إصدارات

جمعية علوم الحديث

قسم تحقيق المخطوطات

المقابلة

في تحقيق المخطوطات

د. طه أحمد الزيدي

عضو الهيئة العليا في المجمع الفقهي العراقي

بغداد – ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

(لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)

فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩))

(سورة القيامة)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه... اما بعد:

فان الحضارة الإسلامية غنية بعلومها غزيرة بمعارفها عميقة في ثقافتها، وقد ادى سلف الامة من الآباء والأجداد مسؤوليتهم في حفظ ذلك من خلال مؤلفات كتبوها بما توفر لديهم آنذاك من أدوات الكتابة والتوثيق ، ويقدر ما موجود من مخطوطات عربية بحسب مطالعتنا اكثر من خمسة ملايين مخطوطة وتشير مراكز بحثية ومنها مركز جمعة الماجد إلى انها تصل سبعة ملايين مخطوطة بفضل ما اكتشف منها في السنوات القليلة الماضية.

ولم يحقق من هذا العدد الكبير والثروة التي لا تقدر الا مليون مخطوطة، وما بقي فهو اسير المتاحف والمخازن، ثم ان كثيرا مما حقق لم يكن وفق المنهج العلمي ، فأساءت بعض المطبوعات منها اليها ، ومن هنا نستشعر اهمية دراسة علم تحقيق المخطوطات الذي يمثل خطوة جادة في أداء المسؤولية الملقاة على عاتق هذا الجيل في نشر مخزوننا العلمي والثقافي، وإظهار هذه الجهود المتميزة لعلمائنا في شتى مجالات العلم والمعرفة.

ان مباحث تحقيق المخطوطات متنوعة، ويندرج تحت كل مبحث مادة غزيرة من المفاهيم والقواعد والأساليب ، ولذا اخترنا احدها ليكون موضوع بحثنا ،

وهو المقابلة في تحقيق المخطوطات، وتتميز المقابلة بحاجة كل باحث ومحقق اليها ، لأنها مناط الاتقان ومحط التوثيق، ومظنة الأمانة العلمية.

إنّ هذا البحث جاء في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

تضمن المبحث الأول: المقابلة والعرض في تلقي العلم وتحقيقه، ووقفنا فيه عند أهم مصادر التلقي في العلوم الإسلامية، وهما كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وتم استعراض الجهود العلمية في المقابلة والعرض للقرآن الكريم، ومن ثم المقابلة والعرض عند المحدثين.

وأما المبحث الثاني: فتناول المقابلة في تحقيق المخطوطات، مستعرضين مفهومها وأنواعها ومراحلها، ومبينين أهم المسائل التي يعالجها المحقق في هذه الخطوة العملية من الاختلاف بين النسخ والزيادة والنقصان والأخطاء والسقط الذي يكون في نسخ المخطوطة.

واستعرضنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وفي الختام نشكر جهود جمعية علوم الحديث في خدمة علوم الشريعة وحرصها وحثها المتواصل على ضرورة العناية بهذه العلوم والإلمام بها فجزاها الله عنا خير الجزاء.

نسأل الله تعالى ان نكون قد وفقنا في هذا الجهد، وما توفيقنا الا بالله عليه توكلنا واليه ننيب.

الزيدي بغداد ٢٠١٦

المبحث الأول

المقابلة والعرض في تلقي العلم وتحقيقه

اذا كان الهدف من تحقيق المخطوطات هو حفظها وإخراجها على مراد المؤلف مع ضبطها ، فان ذلك كان مقصد علماء الأمة في ضبط النصوص وإتقانها، والتحقق من صحتها ، ولهم في ذلك جهود متميزة حفظت لنا العلوم الشرعية لاسيما مصدرا التشريع كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، من خلال مقابلة نصوصهما وعرضها على من هو اعلم بها واتقن، وقد حذر العلماء من إهمال هذا الامر ومن غفل عنه يتخبط ويأتي بالعجائب، قال الزبيدي: كلُّ ذلكَ خَبْطُ عَشْواءَ وضَرْبٌ في حَدِيدٍ باردٍ وسَبَبُهُ عَدَمُ التَّأَمُّلِ في أُصُولِ اللُّغَةِ والنُّسَخِ المَقْرُوءةِ المُقابِلَةِ[1]، وقال الاخفش: إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج اعجميا، وعن هشام بن عروة عن ابيه، انه قال له: كتبت ؟ قلت: نعم، قال عارضت كتابك؟ قلت:لا، قال ، لم تكتب، ويعقب الخطيب البغدادي على ذلك بقوله: ويجب ان يكون الكتاب الذي يحدث فيه قد قوبل بأصل الشيخ الذي يرويه عنه[2]، ويقول القاضي عياض: وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها[3].

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، باب رذل.

[2] الكفاية في علم الرواية، أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق :حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت- دمشق،ط١/ ٢٠١٣، ص ٢٦٢..

[3] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر، دار التراث- القاهرة / المكتبة العتيقة – تونس،ط١/ ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م ، ص ١٦٠.

ولذا سنعرض هذه الجهود العلمية في قسمين:

الاول المقابلة والعرض للقرآن الكريم .

والثاني : المقابلة والعرض للحديث النبوي الشريف.

المطلب الاول: المقابلة والعرض للقرآن الكريم

القرآن الكريم هو المصدر الاول في التشريع الإسلامي، ولذا حظي باهتمام وعناية من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحتى وصوله الينا ، وما من مرحلة من مراحل تاريخ القرآن الكريم، الا وكان للمقابلة والمعارضة نصيب منها.

اولا: المقابلة من قبل النبي عليه الصلاة والسلام

ولها صور متعددة تدل على حرص النبي عليه الصلاة والسلام على اداء الامانة في حفظ كتاب الله تعالى، ولعل من ابرزها :

- معارضته القرآن مع جبريل عليه السلام سنويا، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه و سلم أجود الناس بالخير وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه و سلم القرآن فإذا لقيه جبريل، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كل عام مرة فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه وكان يعتكف كل عام عشرا فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه[٤].

[٤] رواهما البخاري في صحيحه (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، الطبعة

وعن فاطمة رضي الله عنها قالت: أسرَّ إلي النبي صلى الله عليه وسلم (أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُهُ بِالْقُرْآنِ كُلَّ عَامٍ مَرَّةً وَإِنَّهُ عَارَضَهُ بِهِ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ وَلاَ أُرَانِي إِلاَّ قَدْ حَضَرَ أَجَلِي[٥]، ومعنى(يعارضني) يدارسني.

- ومنها مراجعته صلى الله عليه وسلم لكُتَّاب الوحي بعد كتابتهم لما يتلقونه منه عليه الصلاة والسلام مما يتنزل من الآيات القرآنية، فكانت كتابة القرآن تخضع للمراجعة والتدقيق حتى لا يتطرق احتمال الخطأ والنقصان إلى كتاب الله تعالى[٦]، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يملي عليَّ، فإذا فرغت، قال: اقرأه، فأقرأه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس[٧]؛ ومعنى قوله: (فإن كان فيه سقط أقامه) إن وجد في الكتابة نقصا أصلحه[٨].
- ومن صور المقابلة والعرض طلبه عليه الصلاة والسلام من الصحابة عرضهم ما يحفظون من القرآن عليه ومقابلته بما عنده وما علمهم اياه، زيادة في التوثيق والضبط لاسيما عند وقوع الاختلاف في

الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه و سلم، ح ٤٧١١، وح ٤٧١٢

[٥] رواه البخاري ، باب علامات النبوة في الإسلام، ح ٣٤٢٦، ومسلم ، باب فضائل فاطمة رضي الله عنها، ح٦٤٦٧.

[٦] جمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته)، د. أكرم عبد خليفة ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م. ص ٣٩ .

[٧] رواه الطبراني، المعجم الأوسط حديث رقم (١٩٤٣): ٢/ ٢٥٧. وفي المعجم الكبير، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ط٢/ ١٤٠٤ – ١٩٨٣، ٥/ ١٤٩، ح٤٨٨٨.قال الهيثمي في الزوائد:١/ ١٥٢: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون

[٨] محاضرات في علوم القرآن، د. غانم قدوري حمد ، دار عمار – عمان، ط١/ ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م ، ص٥٣.

القراءة، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– أَقْرَأَنِيهَا فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّى سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–: أَرْسِلْهُ اقْرَأْ ، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–: هَكَذَا أُنْزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ لِيَ: اقْرَأْ ، فَقَرَأْتُ فَقَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ[٩].

وعَنْ أُبَىِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّى فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَقُلْتُ إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَقَرَءَا فَحَسَّنَ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم– شَأْنَهُمَا فَسُقِطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ[١٠].

ثانيا: المقابلة والعرض عند جمع القرآن الكريم

[٩] رواه البخاري، باب انزل القرآن على سبعة أحرف، ح ٤٧٠٦، ومسلم ، باب بيان ان القرآن على سبعة أحرف، ح ١٩٣٦.
[١٠] رواه مسلم ، باب بيان ان القرآن على سبعة أحرف، ح ١٩٤١.

وهي المرحلة الثانية من تاريخ القرآن الكريم، وتتمثل بالجمع الاول الذي تم في عهد الخليفة ابي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان أصل هذا الجمع يقوم على المقابلة والمعارضة سواء لما هو محفوظ في صدور الصحابة او مكتوب على أدوات الكتابة، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله ؟ قال: هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال[١١].

قال الزرقاني: وامتازت هذه الصحف: أولا: بأنها جمعت القرآن على أدق وجوه البحث والتحري وأسلم أصول التثبيت العلمي[١٢].

[١١] رواه البخاري ، باب جمع القرآن، ح ٤٧٠١.
[١٢] مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣. ٢٥٣/١

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال حذيفة لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها أليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرهط القريشيين الثلاثة إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم فافعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق[١٣].

وفي رواية: قال عثمان رضي الله عنه: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت، قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان:فليمل سعيد وليكتب زيد[١٤].

قال أبو عبد الرحمن السلمي : قرأ زيد بن ثابت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في العام الذي توفاه الله فيه مرتين ، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت ، لأنه كتبها لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقرأها عليه ، وشهد العرضة الأخيرة ، وكان يقرئ الناس بها حتى مات ، ولذلك اعتمده أبو

[١٣] رواه البخاري ، باب جمع القرآن ، ح ٤٧٠٢.
[١٤] فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط١/ ١٤١٦ ه، ص ٨٤ـ قال ابن كثير اسناده صحيح

بكر وعمر في جمعه ، وولاه عثمان كتبه المصاحف رضي الله عنهم أجمعين[١٥].

وكان الخليفة عثمان رضي الله عنه يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارءوا في شيء أخَّروه، قال محمد: فقلت لكثير، وكان فيهم فيمن يكتب: هل تدرون لم كانوا يؤخرونه؟ قال: لا، قال محمد: فظننت ظنًّا إنما كانوا يؤخرونها لينظروا أحدثهم عهدًا بالعرضة الأخيرة، فيكتبونها على قوله[١٦].

فكان هؤلاء الثلاثة وهم في ذروة الشباب يعملون مع زيد بن ثابت الذي كان أكثرهم ممارسة لذلك العمل، والذي يعد رئيس اللجنة[١٧]، وقد اجتمعت فيه صفات لم تجتمع في غيره ومنها:

١. إنه شاب يتوفر فيه النشاط والحماسة ، فيكون أنشط لما يطلب منه ، وحتى لا تفتر عزيمته أثناء العمل .

٢. إنه عاقل فطن يحسن التصرف ، فيكون أوعى لما يعمله ، وحتى لا يقع في عمله نقص أو خلل .

٣. إنه غير متهم في دينه لا يتطرق إليه تجريح أو تفسيق فلا يكون في عمله أدنى ريبة أو شك ، وقد استشعر هو خطورة المهمة وضخامتها حيث قال: "فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن" .

---

[١٥] شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت ط٢/ ١٩٨٣م، ٤/ ٥٢٥-٥٢٦.
[١٦] فضائل القرآن لابن كثير ، مصدر سابق، ص ٨٥
[١٧] جمع القرآن للدكتور اكرم ، مصدر سابق، ص ١٨٤.

٤. إنه أحد كتبة الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلديه التجربة العملية والخبرة الميدانية أمام من نزل عليه القرآن صلى الله عليه وسلم ويكفي بها مزية .

هذا ما ذكره أبو بكر الصديق رضي الله عنه ،:

٥. ويمكن أن يضاف إلى ذلك حسن خطه وشدة ضبطه.

٦. شهوده العرضة الأخيرة للقرآن[١٨] ، وسبق ان نقلنا قول أبي عبد الرحمن السلمي : قرأ زيد بن ثابت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في العام الذي توفاه الله فيه مرتين ، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت ، لأنه كتبها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقرأها عليه ، وشهد العرضة الأخيرة.

وهذا يضاهي ما يعرف الآن في فن التحقيق بتقديم الإملاءة الأخيرة، إذا كان لأصل الكتاب أكثر من إبرازة[١٩].

ومما سبق بمكن ان تكون هذه الصفات والمميزات شروطا لمن يتصدر لتحقيق المخطوطات.

[١٨] المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم عبد الرحمن المقدسي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق : طيار آلتي قولاج ، دار صادر – بيروت، ١٩٧٥ م ، ص ٩٦.

[١٩] تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم –بيروت، ط١/ ٢٠٠٦، ص ١٨.

المطلب الثاني: المقابلة والمعارضة عند المحدثين

لقد تميز المحدثون بأنهم سبقوا إلى وضع كثير من قواعد التحقيق حتى عرفوا بها، ومن ثم أصبحت منهجا معتمدا في التحقيق العلمي ، وقد رسخ ذلك أنهم طبقوها في مدوناتهم تطبيقا عمليا، ومن المسائل التي نالت عنايتهم المقابلة والعرض في رواية الحديث وحفظه وضبطه، ومن صورها عندهم:

اولا: العرض احدى أهم طرق تَحَمُّل الحديث:

والمراد " بتَحَمُّلِ الحديث " بيان طرق أخذه وتلقيه عن الشيوخ، وكان طلاب الحديث يجتمعون إلى شيخهم في حلقة (قد تتسع هذه الحلقة أو تضيق بحسب عدد الطلاب)، وكان الشيخ يتخذ طريقة لتحمل الحديث إلى طلابه وقد رتب أهل الحديث هذه الطرائق بحسب أهميتها وقوتها في رواية الحديث، وهذا يدل على مدى إهتمامهم بطريقة تحمل الحديث مثلما يدل على التطور في العملية التعليمية عندهم، ومن هذه الطرائق العرض: ويسميها أكثر المحدثين القراءة على الشيخ، وصورتها: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع[٢٠]، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب ، وسواء كان الشيخ يُتَبِّعُ للقارئ من حفظه أو أمسك كتابه هو ، أو ثقة غيره ، أو يقابل

[٢٠] المراد بذلك أن يقرأ الطالب الأحاديث التي هي من مرويات الشيخ لا أن يقرأ ما شاء من الأحاديث، وذلك لأن الغاية من قراءة الطالب على الشيخ ، أن يسمعها الشيخ منه ليضبطها له .

أصله الصحيح، أو يكون الأصل بيد القارئ أو بيد أحد المستمعين الثقات[٢١]،واختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال :

- مساوية للسماع: رُوي عن مالك والبخاري، ومعظم علماء الحجاز والكوفة

- أدنى من السماع : روي عن جمهور أهل المشرق " وهو الصحيح " .

- أعلى من السماع: روي عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب، ورواية عن مالك.

والاصل فيها ما استدل به الامام البخاري في صحيحه عن أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ قُالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ فَقُلْنَا هَذَا الرَّجُلُ الأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "قَدْ أَجَبْتُكَ" فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلاَ تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ فَقَالَ "سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ" فَقَالَ أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ،وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ أَاللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ فَقَالَ "اللَّهُمَّ نَعَمْ" قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ أَاللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ "اللَّهُمَّ نَعَمْ" قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ أَاللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنْ السَّنَةِ قَالَ "اللَّهُمَّ نَعَمْ" قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ أَاللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا فَقال النبي صلى الله عليه

[٢١]ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، شرحه احمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣/ ١٩٨٣، : ١٠٤- ١٢٤ .

وسلم: "اللَّهُمَّ نَعَمْ" فَقَالَ الرَّجُلُ آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ[٢٢].

قال ابن حجر: قوله: "باب القراءة والعرض على المحدث" إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة. وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا أحضر الأصل لشيخه فنظر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه. ...وفي آخره أن ضماما قال لقومه عندما رجع إليهم: "إن الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتابا، وقد جئتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه "[٢٣] .

وعن ابن وهب قال سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تعرض عليك أيقول الرجل حدثني قال نعم وكذلك القرآن أليس الرجل يقرأ على الرجل القرآن فيقول أقرأني فلان فقيل له كنت تقرأ أنت العلم على أحد قال لا قال ما لك ولا كتبت في هذه الألواح قط ، وعن ابن أبي أويس قال: سألت مالكا فقلت يا أبا عبد الله ان الكتاب يعرض عليك فيحضر عرضه غير واحد فيجوز لي ولمن حضر عرضه أن أقول حدثني مالك ولم أسمع منك شيئا وانما عرض عليك وأنا حاضر فقال نعم أو لست اسمعه إذا مر الخطأ رددته ثم قال لي مالك: على من قرأت القرآن؟ فقلت: على نافع بن أبي نعيم، فقال: أنت قرأت عليه أو

---

[٢٢] رواه البخاري ، باب ما جاء في العلم ، ١/ ٣٥، ح ٦٣.

[٢٣] فتح الباري، أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت، ١/ ١٤٩.

هو قرأ عليك؟ فقلت: بل أنا قرأت عليه فإذا أخطأت رد عليّ، فقال لي: أليس تحدث القراءة عنه ولم تسمعها منه فقلت بلى فقال ذاك جائز، وعن ابن بكير قال لما عرضنا الموطأ على مالك قال له رجل من أهل المغرب: يا أبا عبد الله أحدث بهذا عنك؟ فقال: نعم، قال: وأقول حدثني مالك، قال: نعم؛ أما رأيتني فرغت نفسي لكم وتسمعت الى عرضكم وأقمت سقطه ووالله فمن حدثكم غيري نعم حدث بها عني وقل حدثني مالك[٢٤].

وعن عبد الله بن عمر قال ما أخذنا عن ابن شهاب الا قراءة كان مالك بن أنس يقرأ لنا كان جيد القراءة ، وعن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: عرض الكتاب والحديث سواء ، ويسأل الزهري وعرض عليه كتاب من علمه فقال أحدث بهذا عنك يا أبا بكر قال نعم فمن يحدثكموه غيري قال معمر ورأيت أيوب يعرض عليه العلم فيجيزه[٢٥].

ثانيا: المقابلة والعرض في مجالس المذاكرة

وهي المجالس التي تعقد بين طلبة الحديث ليستذكروا ما تلقوه في مجالس الإملاء، وليقابله بعضهم على بعض، وهي سنة متبعة من لدن الصحابة رضي الله عنهم فعن انس بن مالك رضي الله عنه قال: كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الحديث فاذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه ، وعن عبد الله بن بريدة عن علي بن أبي طالب قال تزاوروا وتدارسوا

[٢٤] الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ، ص ٣٣٤- ٣٣٥.
[٢٥] الكفاية مصدر سابق، ص ٢٩٢.

الحديث ولا تتركوه يدرس، وعن عطاء عن ابن عباس قال اذا سمعتم مني حديثا فتذاكروه بينكم ، وعن عبد الله بن بريدة عن أبي سعيد الخدري قال تحدثوا وتذاكروا فان الحديث يذكر بعضه بعضا ، وعن عطاء قال كنا نكون عند جابر بن عبد الله فيحدثنا فاذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه قال فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث، وعن جعفر بن محمد الصادق قال: القلوب ترب والعلم غرسها والمذاكرة ماؤها فإذا انقطع عن الترب ماؤها جف غرسها وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى انه قال احياء الحديث مذاكرته فتذاكروا ، ويقول يزيد بن أبي زياد: التقى إبن أبي ليلى وعبد الله بن شداد بن الهاد فتذاكرا الحديث فسمعت احدهما يقول للآخر يرحمك الله فرب حديث احييته في صدري كان قد مات ، وعن إبراهيم عن علقمة قال اطيلوا ذكر الحديث لا يدرس (ينسى أو يمحى) ، وعن إبراهيم الاصبهاني يقول كل من حفظ حديثا فلم يذاكر به تفلت منه ، واذا لم يجد الطالب من يذاكره ادام ذكر الحديث مع نفسه وكرره على قلبه وقال علي تذاكر وكيع وعبد الرحمن ليلة في المسجد الحرام فلم يزالا حتى أذن المؤذن اذان الصبح[٢٦].

والعرض في المذاكرة يكون على من هو فوقه أو قرينه أو من هو دونه ، ما دام من أهل الفن ، يقول الإمام النووي: ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ ويتحرر ، ويتأكد ويتقرر ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات بل أياماً وليكن في مذاكرته متحرياً بالإنصاف قاصداً الاستفادة أو الإفادة غير مترفع على

[٢٦] ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق : د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف - الرياض ،ط١ /١٤٠٣.، ١/ ٢٣٦- ٢٣٨ .

صاحبه بقلبه ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله مخاطباً له بالعبارة الجميلة اللينة فبهذا ينمو علمه وتزكو محفوظاته[٢٧].

وتكون المذاكرة لمدارسة الأحاديث التي سمعوها في مجالس الإملاء ومقابلتها لإتقانها وضبطها وتدارك ما فاتهم منها ، وقد تكون المذاكرة جماعات وأفرادا ، عن أبي صالح السمعان قال: حدثنا إبن عباس يوما بحديث فلم نحفظه ، فتذاكرناه بيننا حتى حفظناه[٢٨].

ثالثا: المقابلة والعرض على أصول الكتب

لقد استخدم المحدثون ولاسيما المحققون منهم اسلوب المقابلة على الاصول التي لديهم، ولاسيما عند اختلاف الروايات ، فعلى سبيل المثال راجع الحافظ ابن حجر العسقلاني أصل سماعه لموطأ مالك، في حديث "اللهم ارحم المحلقين"، كررها النبي عليه الصلاة والسلام مرتين، وقال في الثالثة: والمقصرين، وقد قال ابن عبد البر: انفرد يحيى بن بكير، دون رواة الموطأ بإعادة الدعاء للمحلقين ثلاثا، قال الحافظ: راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير، فوجدته كما قال[٢٩].

---

[٢٧] قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار النفائس- بيروت، ط٢/ ١٩٩٤، ١/ ٢٩ ينقلها عن شرح النووي لصحيح مسلم ١/ ٤٧- ٤٨.

[٢٨] معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، ص ١٤١.

[٢٩] فتح الباري، مصدر سابق، ٤/ ٣٠٩.

كما انهم شددوا في ضرورة المقابلة عند نسخ الكتاب، قال ابن الصلاح: على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وإن كان إجازة ، روينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتبت ؟ قال : نعم قال : عرضت كتابك ؟ قال : لا قال : لم تكتب، وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قالا : من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج ، وعن الأخفش قال : إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميا [٣٠].

ثم إن أفضل المعارضة : أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها .

ويستحب أن ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة لا سيما إذا أراد النقل منها وقد روي عن يحيى بن معين : أنه سئل عمن لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز أن يحدث بذلك ؟ فقال : أما عندي فلا يجوز ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم، قلت : وهذا من مذاهب أهل التشديد في الرواية وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى . والصحيح : أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلا في الكتاب حالة القراءة وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته

[٣٠] مقدمة ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، مكتبة الفارابي، ط١/ ١٩٨٤ م، ص١٠٥.

بأصل الراوي وإن لم يكن ذلك حالة القراءة وإن كانت المقابلة على يدي غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه

قلت : وجائز أن تكون مقابلته بفرع قد قوبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ لأن الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقا لأصل سماعه وكتاب شيخه فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة ولا يجزئ ذلك عند من قال : لا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه ولا يقلد غيره ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له . وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا.

أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلا : فقد سئل الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضا وبين شرطه . فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي : هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض قال : وهذا هو مذهب أبي بكر البرقاوي فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها (أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل)

قلت : ولا بد من شرط ثالث وهو : أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط[٣١].

قال النووي في التقريب : ومن أراد العمل بحديث من كتاب فطريقة أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة فإن قابلها بأصل محقق معتمد أجزأه[٣٢].

فطريقة المقابلة عند المحدثين أن يجعل الام على رواية خاصة ، ثم ما كان من خلاف في غيرها كتبه في الهامش، منسوبا لاصله، ذاكرا لاسمه بتمامه، أو رامزا اليه بحرف من حروفه، على ان يبين المراد بذلك الرمز في مقدمة كتابه، كي لا يطول عهده به فينسى، أو يقرأه غيره، فلا يهتدي الى ما عناه برموزه[٣٣].

[٣١] مقدمة ابن الصلاح ، ص١٠٦.
[٣٢] قواعد التحديث للقاسمي، ص ٢٥٤.
[٣٣] ينظر: تحقيق نصوص التراث ، للغرياني ، مصدر سابق ، ص٢٧، معتمدا على الالماع للقاضي عياض ص ١٨٩.

المبحث الثاني : المقابلة في تحقيق المخطوطات

في هذا المبحث سنستعرض ما يتعلق بمفهوم المقابلة عند المحققين ، نعقبه بالحديث عن أهم صور معالجة النصوص عند التحقيق.

المطلب الأول: مفهوم المقابلة عند المحققين

في هذا المطلب سنقف عند تعريف المقابلة، وأنواعها ومراحلها عند المحققين.

أولا: تعريف المقابلة

المُقابَلة ، بضم الميم وفتح الباء، من قابل ، المواجهة، وقابل الكتاب بالكتاب : عارضه به مقابلة وقبالا ، ومعنى المقابلة : المواجهة والمعارضة ، وفي علم اللغة، أن يؤتى بمعنيين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب، ومنه (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا) (سورة التوبة: ٨٢).

وفي التحقيق : مقابلة الكتاب: معارضته، وهي مقارنة النصوص لإظهار الفرق بينهما، وهو أسلوب من أساليب التدقيق[٣٤].

والمقابلة هي احدى الخطوات العملية في تحقيق المخطوطات، وتأتي بعد عملية نسخ المخطوط من قبل المحقق سواء أكان ذلك باليد أم بالحاسب

[٣٤] لسان العرب، لابن منظور، ٥٣٤/١١، ومعجم لغة الفقهاء ، محمد رواس قلعجي وأخرين، دار النفائس- بيروت، ط٢/ ٢٠٠٦، ص ٤١٧.

الآلي، وقد تطورت هذه العملية مع تطور التقنيات ووسائل الاتصال والعناية بالمخطوطات.

يقول برجستر (ت ١٩٣٢) : إن المقابلة الان أسهل منها في العصر السابق، لأن الناشر قديما يضطر الى السفر الى بلدان شتى ، أو يطلب الى احد مقابلتها بدلا عنه، ومع ذلك فلا يعتمد الناشر الا على ما شاهده بعيني رأسه، وفي وقتنا سهل ذلك بالصور الشمسية والافلام التي تقوم مقام المشاهدة[٣٥]، واما في زمننا مع التطور الهائل في وسائل الاتصال ولاسيما شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ومع الاهتمام الكبير الذي ابدته مؤسساتنا في جمع المخطوطات ذلل كثيرا من الصعاب وجعل عملية الحصول على النسخ ايسر.

ومع تيسر الحصول على النسخ ، الا ان المقابلة تبقى عملا متعبا يحتاج الى الانتباه والعناية ، واجتناب كل الخطأ صعب جدا، لأنا إذا عرفنا الكتاب ومدلوله ، وحفظنا عباراته ، حملنا ذلك على تصور ما هو مكتوب في النسخة، ولا نرى الاختلافات إذا كان الفرق بينهما يسيرا ، وهذا نفس ما يقع عند تصحيح البروفات، فنحن نعرف الصحيح فلا نرى الخطأ، وهذا معروف في علم النفس، ولهذا ينبغي أن نعيد على كل مقابلة مرتين، وإذا كان النص عظيم الشأن نكرر المقابلة مرارا، والمألوف أن تكون المقابلة مرتين ، مرة قبل نقد النص وتصحيحه، ومرة عند الطبع[٣٦].

ثانيا: انواع المقابلة

---

[٣٥] اصول نقد النصوص ونشر الكتب، جوتهلف برجستر اسر، تحقيق :د محمد حمدي البكري، دار الكتب المصرية – القاهرة، ص ٩٥

[٣٦] المصدر السابق، ص ١٠١.

يرى بعض المحققين ان المقابلة تكون على نوعين : مشافهة ، ومعاينة .

والطريقة الاولى كما يقول مألوفة في الشرق ، وهي أن يقرأ الواحد في النسخة الواحدة ، على آخر يقابل في نسخة أخرى، والمعاينة مألوفة في الغرب، وهي أن يقرأ الواحد قطعة من النسخة الواحدة ويحفظها ، ثم يقرأها في النسخة الثانية ، وكل من هاتين الطريقتين تتفوق على الأخرى من جهة : أما المشافهة فتتم بسرعة وتتحول دون اسقاط كلمات ، اما المعاينة فهي أكثر تدقيقا من المشافهة وخصوصا في الكتب العربية لأن القارئ بصوت علا مضطر الى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروي أو غير مروي ، وان امكننا أن نجمع كل النسخ أو صورها الشمسية في موضع واحد استطعنا أن نقابل على أسهل طريق وأسرعه[٣٧].

واليوم بفضل اجهزة الحاسوب يمكن تحقيق هذه الامنية بعرض اكثر من نافذة على شاشة الحاسوب في الوقت نفسه ، مما يمكن ان تعرض اكثر من نسخة على شاشة الحاسوب، ومما سهل الامر يمكن ربط اكثر من شاشة على جهاز واحد، أو استعمال شاشة كبيرة تسهل عرض النوافذ.

ثالثا: ضوابط النسخ قبل المقابلة

إن عمل المقابلة يعتمد كليا على عملية النسخ ، لذا سنتحدث اولا عن بعض ضوابط عملية النسخ ثم نعقبها بتفصيل عملية المقابلة[٣٨].

---

[٣٧] اصول نقد النصوص ونشر الكتب، جوتهلف برجستر اسر ص ٩٦.

[٣٨] ينظر: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الامثل للعسيلان، ص ٤٤- ٤٦، والمنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات ، د، محمد التونجي، عالم الكتب – حلب، ط١/ ١٩٨٦، ص ١٧٥-١٧٧.

– على المحقق ألا يسند عملية النسخ لغيره لأنه سيمر على أخطاء وأوهام وتصويبات يشير إليها، فهو المسؤول الاول عن كل كلمة في الكتاب، أما الطباع فربما قرأ كلمة على غير وجهها وأثبتها.

– اختيار المحقق نسخة من بين النسخ التي حصل عليها ، ويجعلها الام أو الاصل، ويقوم بنسخها كاملة ، افضل عند المقابلة من طريقة الاصول المختلفة لأنها تدعو الى الغلطات.

– يكون النسخ بالقلم الرصاص أو بالحاسوب الآلي؛ لأنه يعطي فرصة للتغيير الجزئي فهناك كلمات تحتاج للتغيير، أيضا ستأتي زيادات ومقابلات من نسخ أخرى وربما زاد سطرا كاملا، ويفضل الحاسوب لما فيه من إختصار في الوقت والجهد.

– أن يملأ نصف الورقة فقط ويترك النصف الآخر للهوامش أثناء التحقيق، وأن يترك في حال الكتابة على ورق سطرا فارغا بين أسطر الكتابة. لأنه سيحتاجه لرقم الهامش، واما عند استعمال الحاسوب فلا حاجة لذلك.

رابعا: مراحل عملية المقابلة

بعد عملية النسخ قد يتعرض المحقق في نسخ الأصل لبعض الأخطاء أو يحتاج أن يضيف أو يحذف ففي المقابلة يتأكد من سلامة ما نقله فيعود إلى النسخة الأصل وإلى ما كتبه ويقابله كلمة كلمة، وبعض المحققين يقوم بهذه المقابلة بنفسه إلا أن هذا قد يفوته أشياء كما اشار برجستر ، فالأفضل أن يساعده شخص آخر فيعطي ما كتبه هو إلى القاريء المساعد، والمحقق يتابع

في النسخة الأصل لأنه أقدر على قراءة النص، فإذا كان قد فاته شيء يعوض في الورقة المنسوخة.

وعلى ضوء ذلك فالمقابلة تمر بمرحلتين[٣٩]:

الأولى : مقابلة النسخة الأصل على مسودة المحقق، التي كتبها بيده على الورق أو على الحاسوب.

الثانية: مقابلة النسخ الأخرى على ما كتب من الأصل بيد المحقق، وإثبات الفروق في الهامش، سواء أكان النسخ على ورق أم على الحاسوب.

[٣٩] أول من اشار الى هذه المراحل، د. عبد الله عسيلان في كتابه: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الامثل، ص ١٤٩.

المطلب الثاني: صور معالجة النصوص عند المقابلة

يواجه المحقق عند مقابلة النسخ التي حصل عليها مع ما نسخه من النسخة الام أو الاصل ، صور متعددة من التباين بين هذه النسخ ، وتتمثل بالاختلافات بين النسخ، والزيادة والنقصان، والأخطاء في متون تلك النسخ فضلا عن السقط الذي يصيب بعض النسخ، وسنحاول في هذا المطلب ان نعالج هذه الصور ، مبتدأين بعرض نماذج وشواهد على هذه الصور ، ثم نعقبها بذكر قواعد مستنبطة من هذه الصور لعمل المحقق.

اولا: الاختلاف في الروايات

لعل ابرز عمل للمحقق عند المقابلة هو الوقوف عند اختلاف الروايات في النسخ التي لديه وبيانها، وهي في عمومها محل اتفاق المحققين.

ومن الأسئلة التي تفرض نفسها ، ما أسباب اختلاف الروايات؟ وهنالك اكثر من سبب لذلك ، منها:

١- ابرازات المؤلف (تعدد الطبعات).

او ما يعرف بالمسودة والمبيضة او المنقحة، فنسخة المؤلف قد تتعدد إبرازاتها مرتين أو ثلاثة ، أو أكثر فإن من الكتب ما نقل عن مؤلفه في ست صور ، مختلفة بالزيادة والنقص، فقد ذكر النديم أن كتاب "الياقوت" لأبي عمرو الزاهد(ت٣٤٥هـ) أملاه مؤلفه ست، قضى مؤلفها من تأليفها ما بين سنتي

٣٢٦- ٣٣١[٤٠].وفي كل مرة يضيف يواقيت وزيادات لم تكن فيما أملاه من قبل، إلى أن اجتمع إليه الناس في العرضة الأخيرة التي اسماها البحرانية، ونبه إلى أن ما جاء فيها هو المعتدّ به، ونفى صحة ما خالفها مما جاء في غيرها[٤١].

ونبه المسعودي (ت٣٥٤هـ) في آخر كتابه "التنبيه والاشراف" الى مثل ذلك بقوله: وقد سلف لنا من قبل تقرير هذه النسخة نسخة على شطر منها، وذلك في سنة ٣٤٤هـ ، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته، وكمال الفائدة به فالمعوّل من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدمة، وذكر ياقوت الحموي في "معجم الأدباء" ، أن الجاحظ ألف كتابه "البيان والتبين" مرتين، والثانية أصح وأجود[٤٢].

وهكذا نجد ان النسخ السابقة وتسمى المسودة او المسودات تمثل المحاولات الاولى للمؤلف، قبل ان يخرج في صيغته النهائية ، أو النسخة الاولى للمؤلف قبل ان يهذبها ويخرجها سوية[٤٣]، وهو ما يطلق عليه في زمننا الطبعة الاولى او الطبعات السابقة للكتاب ، الذي يطبع اكثر من مرة وفيها زيادة وتنقيح، وعادة تكون المسودة مكتظة بالحواشي والالحاقات والضرب، واما الصيغة النهائية بعد التنقيح والتهذيب والتصحيح فتسمى المبيضة ، وهي التي سويت

---

[٤٠] ينظر : تحقيق النصوص ونشرها لهارون ص ٣٥.
[٤١] ينظر: الفهرست للنديم ص ١١٣و١١٤، نقلا عن تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث للغرياني، ص ٨٢.
[٤٢] ينظر : تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام هارون ، ص ٣٤.
[٤٣] تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٣.

وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم[٤٤] ، وفي زمننا تمثل الطبعة الاخيرة، وتخلو عادة من الحواشي والضرب الا قليلا.

وعند التحقيق تقدم المبيضة على المسودة أن وجدتا ضمن النسخ، وتكون هي الاصل الاول، وكانت المسودة أصلا ثانويا استثنائيا لتصحيح القراءة فحسب، الا إذا ورد ما يفيد أن المؤلف تركها كذلك ، ولم يبيضها، أو بيضها، ولكن المبيضة فقدت ، فإن المسودة تحل محلها في جعلها أصلا للنسخ[٤٥].

٢- عمل تلاميذ المؤلف وطلابه

فيقع الاختلاف في نسخ هؤلاء في اثناء الاملاء عليهم، او ترتيبهم لها ، وكثيرا ما تتعرض كتب المجالس والامالي للتغيير والتبديل ، والزيادة من التلاميذ والرواة ، ومن أمثلة ذلك ما رواه الخطيب البغدادي رواية عن محمد بن الجهم قال: كان الفراء يخرج الينا... ، فيملي من حفظه المجلس، ثم يجيء سلمة بعد أن ننصرف نحن ، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه ، ويزيد وينقص فمن هنا وقع الاختلاف بين النسختين[٤٦].

كما يكون الاختلاف بسبب تصحيحهم لأخطاء ينزهون شيخهم عن الوقوع فيها ، وكان بعض التلاميذ يخرجون في آن واحد كتابا واحدا لأستاذ واحد ، فنجد كتبا عنوانها واحد تنسب الى عالم واحد، ولكنها تختلف في عباراتها وترتيبها ، جاء في مقدمة تهذيب اللغة للازهري عند الكلام على الاصمعي قال: وكان

---

[٤٤] المصدر نفسه.
[٤٥] ينظر : تحقيق النصوص ونشرها لهارون ص ٣١، وتحقيق نصوص التراث للغرياني ص ٨٣.
[٤٦] ينظر : الكفاية للخطيب البغدادي ، ص ٧٣.

املى ببغداد كتابا في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه، فوضع بين يديه ، فجعل الاصمعي ينظر فيه ، فقال : ليس هذه كلامي كله ، وقد زيد فيه عليّ!! فإن أحببتم أن اعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت وإلا فلا تقرأوه، فأعلم الاصمعي على ما أنكر من الكتاب وهو ارجح من الثلث، ثم أمرنا فنسخناه له[٤٧].

ويذكر الحافظ صلاح الدين العلائي : أن موطأ الامام مالك رواه جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ، وأكبرها رواية القعنبي ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب... وجاء عن الغافقي ما يفيد أنه نظر الموطأ من ثنتي عشرة رواية رويت عن مالك[٤٨].

٣- عمل النساخ

ومعلوم ان النساخ ليسوا على درجة واحدة من الضبط والإتقان والجودة والامانة، وقد يقحم بعض النساخ في متن النسخة التي ينسخها شيئا يجده في حواشيها دون تفريق بين ما هو إكمال وإلحاق ، أو تصويب من المؤلف نفسه ، أو إضافة وتصحيح من بعض من قرأ النسخة[٤٩].

القواعد المستنبطة[٥٠] :

---

[٤٧] تحقيق التراث العربي، عبد المجيد ذياب، ص ٢٢٩.
[٤٨] ينظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ، للسيوطي ١/ ٩، نقلا عن تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الامثل ، لعبد الله عسيلان، ص ١٦٥.
[٤٩] تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الامثل ، ص ١٦٣.
[٥٠] ينظر: قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد ، ص ١٦، و تحقيق التراث العربي.. منهجه وتطوره ، عبد المجيد ديباب ،دار المعارف – القاهرة، ط٢/ ١٩٩٣، ص ٢٣٠

- تقابل النسخة التي تتخذ أما، مع النسخ الاخرى ويشار في الحاشية الى اختلاف النسخ ، أي اختلاف الروايات في كل لفظة إذا كان ثمة اختلاف يبدل المعنى فقط، وتهمل الإشارة الى خطأ النساخ .
- على المحقق أن يشير في الهامش الى اختلاف النسخ، أي اختلاف الروايات ، فيثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية وهو ما سميناه بالنص المختار، ويضع في الهامش الروايات المغايرة والمصحف والمحرف.

ثانيا: الزيادة والنقص

لقد التفت العلماء السابقون لا سيما أهل الحديث الى معالجة الزيادة والنقص عند المقابلة ، وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب في الحديث[٥١]،قال القاضي عياض عن ضبط الروايات : هذا مما يضطر الى اتقانه ومعرفته وتمييزه؛ والا سودت الصحف ، واختلطت الروايات ، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الام على رواية مختصة ، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها ، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من: اسمه أو حرف منه للاختصار لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات.. ولا يغفل المهتبل، بهذا عند كثرة العلامات واختلاف الروايات ، تقييد ذلك أول دفتره ، أو على ظهر جزئه ، أو آخره والتعريف بكل علامة لمن هذه ، لئلا

[٥١] تحقيق التراث العربي.. منهجه وتطوره ، عبد المجيد دياب ، ص ٢٣١.

ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن، وكبر السن، واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه[٥٢].

وذكر ابن كثير أنه "اذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض كتاب فلا بأس بتجديده على الصواب ويفسر، وإذا كان في الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ ابن أو حرف من الحروف فلا بأس من إتمامه من غير بيان أصله، وكذلك إذا كان يغير المعنى، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه، وأن من فوقه من الرواة أتي به، وانما يجب ان يزيد كلمة (يعني) كما فعل الحافظ الخطيب، إذ روى عن أبي عمرو بن مهدي عن القاضي المحاملي بإسناده عن عروة عن عمرة(تعني عن عائشة) أنها قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يدني اليّ رأسه فأرجله، قال الخطيب، كان في أصل ابن مهدي: عن عمرة أنها قالت : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يدني اليّ رأسه فأرجله، فألحقنا فيه ذكر عائشة اذا لم يكن منه بد، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه، وانما سقط من كتاب شيخنا ابو عمرو وقلنا فيه: "تعني عن عائشة " رضي الله عنها، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك[٥٣].

وقال ابن الصلاح : والأولى سد باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع ثم يذكر وجه صوابه : إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية . وإن شاء قرأه أولا على الصواب ثم قال (وقع عند شيخنا أو : في روايتنا أو : من طريق فلان

[٥٢] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض ،ص ١٩١
[٥٣] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٦٣

كذا وكذا) . وهذا أولى من الأول كيلا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح : أن يكون ما يصلح به الفاسد قد ورد في أحاديث أخر فإن ذاكره آمن من أن يكون منقولا على رسول الله صلى الله عليه و سلم ما لم يقل والله أعلم[٥٤].

وقال النووي : وأما إصلاحه في الكتاب فجوزه بعضهم والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضبيب عليه وبيان الصواب في الحاشية ثم الأولى عند السماع أن يقرأ على الصواب، ثم يقول في روايتنا أو عند شيخنا أو من طريق فلان كذا، وله أن يقرأ ما في الأصل ثم يذكر الصواب، وأحسن الإصلاح بما جاء في رواية أو حديث آخر، والله أعلم. فإن كان الإصلاح بزيادة ساقط فإن لم يغاير معنى الأصل فهو على ما سبق وإن غاير تأكد الحكم بذكر الأصل مقروناً بالبيان، فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضاً أن يلحقه في نفس الكتاب مع كلمة يعني، هذا إذا علم أن شيخه رواه على الخطأ، فأما إن رآه في كتاب نفسه وغلب على ظنه أنه من كتابه لا من شيخه فيتجه إصلاحه في كتابه وروايته كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط، كذا قاله أهل التحقيق، ومنعه بعضهم، وبيانه حال الرواية أولى، وهكذا الحكم في استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه، فإن وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء بها ويرويها على ما يخبرونه[٥٥].

---

[٥٤] المقدمة ، لابن الصلاح ، ص ١٢٠.

[٥٥] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، ١٠٨/٢

ويمثل لذلك : أن يكون في النص نحو "عبد الله مسعود" فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف فإثبات (ابن) لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة ، وقد يكون في نص المتن نحو: "بني الإسلام خمس" فلا جرم أن صابه : "على خمس" فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب، ولا على صاحبه، وكذلك إذا كان المتن "بني الإسلام على على خمس" كان المحقق في حلّ أن يحذف الحرف الزائد ، على أن ينبه على المحذوف[٥٦].

ومن القواعد المستنبطة من هذه النصوص

- عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف الى النسخة المعتمدة ويشار الى ذلك في الحاشية ، وذلك اذا تحقق الناشر ان الزيادة هي من اصل الكتاب وليست من الناسخ ، والا فيمكن الإشارة اليها واثباتها في الحاشية .

- يسمح للمحقق إضافة حرف او كلمة سقطت من المتن، على ان يضع ذلك بين قوسين، وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه ، وبتجديد ما أندرس من كتاب في الحديث. وهذا ما ذهب اليه أئمة التحقيق كالأستاذ عبد السلام هارون وصلاح الدين المنجد والشيخ احمد شاكر[٥٧].

[٥٦] تحقيق التراث العربي، عبد المجيد دياب ، ص ٢٣٢
[٥٧] ينظر: قواعد تحقيق المخطوطات ، للمنجد ص ١٦، وتحقيق التراث العربي، عبد المجيد دياب ص ٢٣٣

- إذا وجدت زيادات أضيفت في جوانب المخطوط أو طرته ، أثبتت فيها من تنبيه أو تفسير أو غير ذلك، فلا تضاف قط في المتن، وإنما يشار اليها في الحاشية[٥٨].

ثالثا: الأخطاء

وقع الخلاف بين المحققين في مسألة معالجة الأخطاء عند المقابلة بين النسخ ، ولاسيما الأخطاء الواقعة في النسخة الأم او الأصل، ويمكن ان نبوب ذلك في أقسام هي :

١. معالجة الأخطاء في الآيات القرآنية

إن هذه المسألة وقف عندها الأقدمون ، ونقلوا الأقوال فيها ، يقول القاضي عياض : " الذي استمر عليه عمل أكثر الاشياخ نقل الرواية كما وصلت اليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها... لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ويقرأون ما في الأصول على ما بلغهم"[٥٩].

وعلى ضوء ذلك انقسم أهل التحقيق إلى فريقين هما :

---

[٥٨] قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد ص ١٧

[٥٩] الالماع للقاضي عياض ، ص ١٨٦، والمقدمة لابن الصلاح ص ١٢٠.

الأول: ذهب الى عدم تصحيح الخطأ في الآيات القرآنية ، يقول برجستر أسر: الآيات القرآنية التي يؤتى بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ونقطها، بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الامر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييرا لكلام المؤلف وتباعدا عنه ، ويضرب مثالا على ذلك بالكتاب الذي نشره للزمخشري "المفصل" فقد رأى أن فيه بعض آي القرآن محرفة فتركها كما هي ويقول: فوجب على الناشر الا يصحح الخطأ لان ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع الى ما كتبه المؤلف، وقد رأى هذا الرأي ايضا الدكتور محمد حمدي البكري[٦٠].

الثاني: ما ذهب اليه جمهور المحققين والأقدمين مثل العلموي : انه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره الا بإذن ، وهذا محله في غير القرآن" اذ يرون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الديني لا بد ان توضع في نصابها ، لان القرآن نقل الينا بالتواتر والجميع يكتشفون في كثير من الكتب التي يحققونها أخطاء فيردونها الى الصواب[٦١].

وشددوا على ذلك فإن الإلتزام في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما فيه مزلة للأقدام ، فان خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئا ، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية

---

[٦٠] اصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستر اسر ، ص ٤٨ ، وتحقيق التراث العربي، عبد المجيد دياب ص ٢٣٣

[٦١] تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام هارون ص ٤٨، تحقيق التراث العربي، عبد المجيد دياب ص ٢٣٤.

الحذر. ويضرب الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقول[٦٢]: وقد كشفت في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم استطع الا أن أردها الى أصلها ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٢٧ " فلما أتوا على وادي النمل" وهي" حتى اذا ..)وفي ص ١٥٩ "على أن أقول على الله الا الحق فارسل معي بني اسرائيل" وهي " الا الحق قد جئتكم ببينة .. اسرائيل" .

٢. معالجة الأخطاء في الحديث النبوي

لقد وقف علماء الحديث وهم العمدة في التحقيق عند مسألة الخطأ واللحن في رواية الحديث ، وانقسموا الى فريقين:

الأول : جواز إصلاح الحديث الذي جاءت به الرواية خطأ، وهذا المعتمد عند الأعمش والاوزاعي واحمد بن حنبل والخطيب والسخاوي ، قيل للأعمش إن ابن سيرين يحدث بالحديث على لحنه، قال: إن كان ابن سيرين يلحن، فإن النبي عليه الصلاة والسلام لم يلحن، يقول : قوّمه، وكان الاوزاعي يقول: لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف، وكذلك كان يقول الشعبي ، وحماد بن زيد وابن المبارك وجماعة، وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: إذا مر أبي بلحن فاحش غيّره، وإذا كان سهلا تركه، ويقول: إذا لم يتصرف الشيء في معنى فلا بأس أن يصلح، ويعقب الخطيب على تلك الروايات: إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، كثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه ، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذا سبيله أن يحكي

[٦٢] تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام هارون ص ٥٠.

لفظه، إذا عرف وجه الصواب بخلافه، إذا كان الحديث معروفا ، ولفظ العرب ظاهرا معلوما، ويؤكد أن الإصلاح مذهب المحصلين من المحدثين[٦٣].

وينقل السخاوي مؤكدا: إن الذي نذهب اليه رواية الحديث على الصواب، وترك اللحن فيه، وإن كان قد سُمع ملحونا، لأن من اللحن ما يحيل الأحكام ، ويصير الحرام حلالا، والحلال حراما، فلا يلزم إتباع السماع فيما هذه سبيله[٦٤].

ويرى ابن حزم أن اللحن الواقع في الرواية، إذا لم يكن له وجه في الكلام البتة، يجب إصلاحه، وتحرم روايته ملحونا، لأنه يكون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما إن كان للكلام وجه ، ولو على لغة بعض العرب، فلا يصلح، لأن النبي كان يكلم الناس أحيانا بلغتهم[٦٥].

الثاني: منع ذلك، إذ ذهب جماعة من أئمة الحديث الى عدم إصلاح الخطأ في الحديث، ويتعين عندهم أن يحدث بالحديث كما روي ، وينبه فيه على الصواب، منهم القاسم بن محمد(ت١٠٦هـ) ، ورجاء بن حيوة(ت١١٢هـ)، ومحمد بن سيرين(ت١١٠هـ)، قال ابو معمر: إني لأسمع الحديث لحنا ، فألحن اتباعا لما سمعت، وقال اسماعيل بن أمية : كنا نريد نافعا على الا يلحن، فيأبى الا الذي سمع[٦٦].

---

[٦٣] الكفاية ، للخطيب البغدادي ص ٢٠٨- ٢١٠.
[٦٤] فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد السخاوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١/ ١٩٨٣، ٢/ ٣٦٦.
[٦٥] المصدر السابق ٢/ ٢٦٨.
[٦٦] الكفاية للخطيب البغدادي ،ص ٢٠٩.

قال القاضي عياض: الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ، نقل الرواية كما وصلت إليهم ، وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، .. لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرأون ما في الأصول على ما بلغهم[٦٧].

وقال به النووي: إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب، ولا يغيره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول : كذا وقع والصواب كذا[٦٨].

وقد مال الى هذا القول جمهور المحققين ، منهم برجستر ، وعبد السلام هارون وبشار عواد[٦٩] والغرياني[٧٠].

قال هارون: وتعدد روايات الحديث يدفعنا الى أن نحمل المؤلف أمانة روايته، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا الى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها[٧١].

ويعللون ذلك بأن الإحاطة بألفاظ الحديث ورواياته المختلفة متعذر ، فلا يأمن من تعاطي الإصلاح أن يخطّئ صوابا، وردت به رواية نفاها، لعدم اطلاعه عليها، ، وإذا ساغ لبعض الحفاظ وأئمة الحديث أن يتعاطوا الإصلاح ، فذلك

---

[٦٧] الالماع ، للقاضي عياض، ص ١٨٥.
[٦٨] شرح صحيح مسلم ، للنووي، ١/ ٣٧.
[٦٩] في كتابه تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، ص ١٠.
[٧٠] تحقيق نصوص التراث، ص ٥١.
[٧١] تحقيق النصوص ونشرها، لهارون ص ٥١ .

لسعة حفظهم، واطلاعهم الواسع، على إختلاف الروايات، والألفاظ ومع ذلك لم يسلم بعضهم من الخطأ فيما اصلح[٧٢].

٣. معالجة الأخطاء العامة

هنالك اتفاق بين أكثر المحققين على أن الأخطاء أذا ثبتت من المؤلف لا تصحح ، وانما يشار اليها في الهوامش والحواشي، يقول برجستر: يجب علينا أن نصحح أخطاء النساخ ولا يحق لنا أن نصحح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ، إذ لو عمدنا الى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف، وربما كان المؤلف قد وجد في النسخة التي تحت يده غير ما نجده نحن الآن في نسخ الكتاب الذي اقتس منه، ... فيكون التصويب تغييرا لكلام المؤلف وتباعدا عنه[٧٣].

قال دياب: والذي أراه في كل هذه الصور وأعمل به فيما أحققه: المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب، الا إذا كان الخطأ واضحا ليس هناك شبهة في أنه خطأ فيذكر الصواب ويبين في الحاشية نص ما كان في الأصل ، أداء للأمانة الواجبة في النقل[٧٤].

ويقول عبد السلام هارون: وقد وجدت الأزهري صاحب التهذيب يذكر في مقدمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنه إسحاق بن مراد، فحدثتني نفسي أن أصححه بمرار كما هو معروف متيقن من كتب التراجم ، ولكني وجدت أن القدماء قد سجلوا عليه هذا الخطأ قديما، وأنهم وجدوا ذلك بخط الازهري،

---

[٧٢] تحقيق نصوص التراث ص ٥١

[٧٣] اصول نقد النصوص ونشر الكتب، جوتهلف برجستر اسر ، ص ٤٣.

[٧٤] تحقيق التراث العربي، ص ٢٣٦.

وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقي الاسم على خطئه كما هو، ووجدت ابن اسحاق في السيرة يلقب أسماء بنت أبي بكر بذات النطاق ، وعهدي وعهد الناس بها أنها "ذات النطاقين" فهممت –ولم أفعل– أن أجعلها : ذات النطاقين، ولكني لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقب على ذلك بقوله" وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول: ذات النطاقين، وتفسيره أنها لما أرادت أن تعلق السفرة شقت نطاقها باثنين، فعلقت السفرة بواحد وانتطقت بالآخر، فلم يبدل ابن هشام "ذات النطاق" أمانة منه وحفاظا على النص، مع شهرة اللقب الثاني وورود حديث: أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة[٧٥] .

ومع ذلك أجاز بعض المؤلفين أن يتصرف قراؤهم العلماء في كتبهم بالإصلاح والتصحيح، جاء في عيون الأثر لابن سيد الناس ما نصه: "قد انتهى بنا الغرض فيما أوردناه ، ولم نسلك بعون الله فيه غير الاقتصاد الذي قصدناه، فمن عثر فيه على وهم أو تحريف أو خطأ أو تصحيف، فليصلح ما عثر عليه من ذلك ، وليسلك سبيل العلماء في قبول العذر هناك، ومن مر بخبر لم أذكره ، أو ذكرت بعضه ، فليضعه بحسب موضعه من التبويب، أو نسقه في الترتيب ، قال عبد السلام هارون وهذا منهج نادر في إجازة التصحيح ، ولا أظن أن عالما قارئا لهذا الكتاب قد فعل ما أجازه مؤلفه[٧٦].

وأما إذا لحن الشيخ، فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي، وابن المبارك، والجمهور. وحكى عن محمد ابن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبرة أنهما قالا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً. قال

---

[٧٥] تحقيق النصوص ونشرها ،هارون ص ٤٧- ٤٨.
[٧٦] المصدر نفسه ص ٤٨.

ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ. وعن القاضي عياض: أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي. ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها، منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكناني الوقشي، لكثرة مطالعته وافتنانه. قال: وقد غلط في أشياء من ذلك، وكذلك غيره ممن سلك مسلكه. قال: والأولى سد باب التغيير والإصلاح، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، وينبه على ذلك عند السماع[٧٧].

ومن القواعد المستنبطة

- إذا ثبت الخطأ من النساخ وليس من المؤلف ، فيصحح ويشار الى الأصل في الهامش.
- تصحح الآيات القرآنية لان خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئا ، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .
- يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية وألا يركن الى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره .
- تحقيق النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن يرجع الى المصحف المتداول بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير التي تذكر القراءات.
- يصحح الحديث النبوي ان كان الخطأ فاحشا بالاعتماد على مظانه المعتمدة، مع الإشارة إلى الأصل في الهامش.

[٧٧] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٦٣.

- ليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا ، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فان متن الكتاب حكم على المؤلف ، وحكم على عصره وبيئته، ...وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف له وحده حق التبديل والتغيير، وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف نعالجه؟ فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة ، ويؤدي واجب العلم
- نثبت الصواب في الأصل، والخطأ في الهامش، أما إذا كان الصواب في الأصل، والخطأ في النسخ الأخرى يكتفى بوضع هامش فوق الكلمة بلا أقواس، ويشار إليه في الحاشية: في (ق) كذا ، في (ع) كذا. ويذكره كما ورد فيها.
- قد يقرأ عالم كتابا، ويصحح بعض ألفاظه ، هذه الألفاظ المصححة تزيد من قيمة النسخة، إذا وافق المحقق على التصحيح أثبته في المتن، وأشار الى الأصل في الحاشية ولا بد بصورة عامة من الإشارة في الحاشية الى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما[٧٨].

رابعا : السقط

[٧٨] قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد ص ١٧.

هو أن تكون الكلمة أو الجملة أو السطر غير موجود في الأصل، أو غير موجود في النسخ الأخرى، بسبب خرم او طمس أو تلف وضياع.

أسباب السقط[٧٩]:

- انتقال نظر الناسخ من سطر إلى جملة مشابهة له في سطر آخر.

- طمس الحبر بسبب الرطوبة أو انسكاب بعض السوائل.

- تآكله بسبب الأرضة أو غير ذلك مما يسبب سقوط بعض الكلمات في المتن.

- خرم يصيب المخطوط .

- تلف وضياع جزء من المخطوط ولاسيما الصفحات الأولى والأخيرة.

عملية ترميم السقط:

ترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه: اذا لم يكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصيلة، فمحظور أن يكمله المحقق من عنده، بل يترك الأصل كما هو ، ويثبت في الهامش، إشارة الى موضع السقط ومقداره"... وقد تورط بعض المحْدَثين فأكملوا مواضع السقط في المخطوط بكلمات من عندهم ، حسبوها تلائم السياق! فكانوا كمن وضع ذراعا لتمثال فينوس" ولعلها تريد بذلك السقط الكثير[٨٠].

[٧٩] ممن اهتم بذلك : تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق ، ص ٣٣
[٨٠] تحقيق التراث العربي ، لدياب ص ٢٣٣

قواعد إصلاح السقط:

يجب إصلاح السقط وتعويضه إذا كان في النسخة الأصل ، والإشارة إليه إذا كان بغيرها ويكون ذلك كالآتي:

١- :السقط في إحدى النسخ وليس كلها ، فيكون عمل المحقق كالآتي:

أ- إذا كان السقط في الأصل:

- نثبت الكلمة أو العبارة الساقطة في المتن بين حاصرتين [ ][٨١]، ثم نضع رقم الهامش فوق الحاصرة الثانية ونكتب في الهامش: أثبته من (ق)-بحسب رمزك للمخطوط – ولا حاجة أن تقول :سقط من كذا؛ لأن الحاصرتين تغني عن هذا.
- إذا كان السقط من الأصل ونسخته من النسخة (ق) وليس عندك سوى نسختان فيكفي أن تضع الكلمة الساقطة بين حاصرتين ولا يلزم أن تقول في الهامش: من(ق) لأنه معروف، وتكتب في منهجك في الرموز المستعملة: أن كل ما سقط من الأصل وضعته بين حاصرتين.
- إذا كان السقط من الأصل وعوضته من نسختين(ق-ع)، تكتب في الهامش: (من ق – ع). وبعضهم إذا عوض من ثلاث أو من جميع النسخ الأخرى لا يكتب هامشا إنما يشير في الدراسة أن ما سكت عنه فهو من جميع النسخ.

ب-إذا كان السقط من غير الأصل:

[٨١] اصطلح على ذلك عند العلماء، ولذا لا يضع هذه العلامة لشرح كلمة أو غيره.

- إذا كان السقط كلمة واحدة: نضع فوقها رقما دون وضعها بين حاصرتين، ونكتب في الهامش: من نسخة (ق)،ومن نسخة(ع) مثلا .
- إذا كان السقط كلمتين متتابعتين: نضع رقما فوق الكلمة الثانية تذكرهما في الهامش وتقول: سقطتا من نسخة (ق).
- إذا كان السقط ثلاث كلمات فأكثر: نضع رقما على آخر كلمة سقطت ونكتب في الهامش: من كذا.....كذا سقط من نسخة (ق). وتكتب أول كلمة سقطت وآخر كلمة. ولسنا بحاجة إلى وضع أقواس في المتن لأن هذا يؤثر على جماله ثم إن الأصل عندك كامل.
- إذا سقطت كلمات متتابعة كل منها في نسخة فإنك تضع على كل واحدة رقم هامش (١) (٢) (٣) وتشير في الهامش:

(١) سقطت من (ق).

(٢) سقطت من(ع).

(٣) سقطت من (ظ).

٢- إذا كان السقط في النسخ جميعها:

أ- يبحث في الكتب الأخرى ذات العلاقة بالموضوع ، فإن وجد النص في أحد الكتب ، مطبوع أو مخطوط، -كان نقل النص عن مصدره الاول، أو نقله عنه - فيمكن إتمام الخرم ، والإشارة الى ذلك في

الحاشية، ويوضع المضاف بين قوسين[٨٢]، ويقيده بعضهم بالاطمئنان عن ذاك جاز له إلحاقه[٨٣]. :

ب–أما اذا لم يجد المحقق ما خرم أو ترك بياضا في مصدر آخر، فيشير الى مقدار الخرم أو البياض في الحاشية.

[٨٢]قواعد تحقيق المخطوطات للمنجد ص ١٧

[٨٣]تحقيق التراث العربي ، لدياب ص ٢٣٢

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع علم تحقيق المخطوطات ، توصلنا الى الاتي:

- إن تحقيق المخطوطات يمثل خطوة جادة في اداء المسؤولية الملقاة على عاتق هذا الجيل في نشر مخزوننا العلمي والثقافي، وإظهار الجهود المتميزة لعلمائنا في شتى مجالات العلم والمعرفة.
- كان من مقاصد علماء الامة ضبط النصوص واتقانها، والتحقق من صحتها ، ولهم في ذلك جهود متميزة حفظت لنا العلوم الشرعية ، من خلال مقابلة نصوصهما وعرضها على من هو اعلم بها واتقن.
- ما من مرحلة من مراحل تدوين القرآن الكريم، الا وكان للمقابلة والمعارضة نصيب منها.
- إن اول من أهتم بمقابلة القرآن الكريم لضبطه هو النبي عليه الصلاة والسلام وتجلت في معارضته القرآن مع جبريل عليه السلام سنويا، ثم كانت مراجعته صلى الله عليه وسلم لكُتَّاب الوحي بعد كتابتهم لما يتلقونه منه عليه الصلاة والسلام ، فكانت كتابة القرآن تخضع للمقابلة والتدقيق حتى لا يتطرق احتمال الخطأ والنقصان إلى كتاب الله تعالى.
- وحتى تلاوة القرآن من قبل الصحابة خضعت للمقابلة ، إذ كان عليه الصلاة والسلام يطلب من الصحابة عرضهم ما يحفظون من القرآن

عليه ومقابلته بما عنده وما علمهم اياه، زيادة في التوثيق والضبط، لا سيما عند اختلافهم في القراءة.

- قامت عملية جمع القرآن الكريم من قبل الخلفاء الراشدين على المقابلة والمعارضة ، فخضعت بذلك إلى أدق وجوه البحث والتحري وأسلم أصول التثبيت العلمي.
- من المسائل التي نالت عناية المحدثين المقابلة والعرض في رواية الحديث وحفظه وضبطه، ومثلت المقابلة والعرض احدى أهم طرق تَحَمُّل الحديث.
- حرص المحدثون في مجالس المذاكرة على مدارسة الأحاديث التي سمعوها في مجالس الإملاء ومقابلتها لإتقانها وضبطها وتدارك ما فاتهم منها ، كما استخدم المحققون منهم اسلوب المقابلة على الاصول التي لديهم، ولاسيما عند اختلاف الروايات، ولذا شددوا في ضرورة المقابلة عند نسخ الكتاب.
- أن مفهوم المقابلة في التحقيق يعني مقارنة النصوص لإظهار الفرق بينهما، وهي من أساليب التدقيق.
- تمثلالمقابلة احدى الخطوات العملية في تحقيق المخطوطات، وتأتي بعد عملية نسخ المخطوط من قبل المحقق سواء أكان ذلك باليد أم بالحاسب الآلي، وقد تطورت هذه العملية مع تطور التقنيات ووسائل الاتصال والعناية بالمخطوطات.
- تمر مقابلة المخطوط بمرحلتين الاولى : مقابلة النسخة الأصل على مسودة المحقق، التي كتبها بيده على الورق أو على الحاسوب،

والثانية: مقابلة النسخ الأخرى على ما كتب من الأصل ، وإثبات الفروق في الهامش.

- عند اختلاف الروايات بين النسخ يثبت في المتن ما يرجح أنه صحيح بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية ، ويوضع في الحاشية المصحّف والمحرّف والخطأ.

– عند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة فتضاف الى النسخة المعتمدة ويشار الى ذلك في الحاشية ، وذلك اذا تحقق الناشر ان الزيادة هي من اصل الكتاب وليست من الناسخ ، والا فيمكن الإشارة اليها واثباتها في الحاشية .

– اذا ثبت الخطأ من النساخ وليس من المؤلف ، فيصحح ويشار الى الاصل في الهامش.

– تصحح الآيات القرآنية لان خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئا ، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .

– تحقيق النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن يرجع الى المصحف المتداول بل لا بد فيه من الرجوع الى كتب القراءات وكتب التفسير التي تذكر القراءات.

– يصحح الحديث النبوي ان كان الخطأ فاحشا بالاعتماد على مظانه المعتمدة، مع الإشارة الى الاصل في الهامش.

– في الأخطاء العامة يثبت الصواب في الأصل، والخطأ في الهامش، أما إذا كان الصواب في الأصل، والخطأ في النسخ الأخرى يكتفى بالإشارة اليه في الهامش.

– يجب إصلاح السقط وتعويضه إذا كان في النسخة الأصل ، والإشارة إليه إذا كان بغيرها ويكون، التعويض إما من النسخ الاخرى ، وان لم يوجد فيها فيبحث في الكتب الاخرى ذات العلاقة بالموضوع ، فإن وجد النص في أحد الكتب ، مطبوع أو مخطوط، –كان نقل النص عن مصدره الاول، أو نقله عنه – فيمكن إتمام السقط ، والإشارة الى ذلك في الحاشية، والا ترك بياضا في المتن ويشير الى مقدار الخرم أو البياض في الحاشية.

مصادر البحث

بعد كتاب الله تعالى

١. أصول نقد النصوص ونشر الكتب، جوتهلف برجستر اسر، تحقيق :د محمد حمدي البكري، دار الكتب المصرية – القاهرة. ط٢/ ١٩٩٥.

٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر، دار التراث– القاهرة / المكتبة العتيقة – تونس،ط١/ ١٣٧٩هـ – ١٩٧٠م.

٣. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، شرحه احمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣/ ١٩٨٣ .

٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥. تحقيق التراث العربي.. منهجه وتطوره ، عبد المجيد ديباب ،دار المعارف – القاهرة، ط٢/ ١٩٩٣

٦. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم –بيروت، ط١/ ٢٠٠٦.

٧. تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، د. فهمي سعد ود. طلال مجذوب، دار الكتب– بيروت، ط١/ ١٩٩٣.

٨. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الامثل، د.عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٩. تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي– تونس، ط١/ ٢٠٠٩.

١٠. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٧/١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

١١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.

١٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق : د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف – الرياض ،ط١ /١٤٠٣.

١٣. جمع القرآن (دراسة تحليلية لمروياته)، د. أكرم عبد خليفة ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م.

١٤. شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي – دمشق . بيروت ط٢/ ١٩٨٣م.

١٥. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

١٦. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث.

١٧. فتح الباري، أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.

١٨. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد السخاوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١/ ١٩٨٣.

١٩. فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط١/ ١٤١٦ هـ.

٢٠. قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار النفائس– بيروت، ط٢/ ١٩٩٤.

٢١. قواعد تحقيق المخطوطات، د، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد– بيروت،ط٧/ ١٩٨٧م.

٢٢. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق :حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت– دمشق،ط١/ ٢٠١٣.

٢٣. محاضرات في علوم القرآن، د. غانم قدوري حمد ، دار عمار – عمان، ط١/ ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م.

٢٤. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم عبد الرحمن المقدسي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق : طيار آلتي قولاج ، دار صادر – بيروت، ١٩٧٥ م.

٢٥. المعجم الكبير، الطبراني تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ط٢/ ١٤٠٤ – ١٩٨٣.

٢٦. معجم لغة الفقهاء ، محمد رواس قلعجي وأخرين، دار النفائس– بيروت، ط٢/ ٢٠٠٦.

٢٧. المعجم الاوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة ١٤١٥.

٢٨. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية– بيروت، ط٢/ ٢٠٠٦.

٢٩. مقدمة ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت٦٤٣هـ)، مكتبة الفارابي، ط١/ ١٩٨٤ م.

٣٠. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣.

٣١. المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات ، د، محمد التونجي، عالم الكتب – حلب، ط١/ ١٩٨٦.

فهرست البحث

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
المبحث الاول : المقابلة والعرض في تلقي العلم وتحقيقه	٤
المطلب الاول: المقابلة والعرض للقرآن الكريم	٤
المطلب الثاني: المقابلة والعرض عند المحدثين	٩
المبحث الثاني: المقابلة في تحقيق المخطوطات	١٤
المطلب الاول: مفهوم المقابلة عند المحققين	١٤
المطلب الثاني: صور معالجة النصوص عند المقابلة	١٧
اولا: الاختلاف في الروايات	١٧

ثانيا: الزيادة والنقص	١٩
ثالثا: الأخطاء	٢١
رابعا : السقط	٢٥
الخاتمة	٢٨
مصادر البحث	٣٠
فهرست البحث	٣٢